

الداخلية السعودية تعلن اعتقال 48 شخصًا وتخفي تفاصيلهم

نبدأ - من دون الكشف عن جنسيّاتهم أو دوافعهم، 48 شخصًا اعتُقلوا على خلفيّة مُغادرتهم البلاد بطريقةٍ غير نظامية، حسبما أعلنت وزارة الداخلية السعودية، ما أثارَ تساؤلاتٍ حول ما ورائيات هذه الخطوة الجماعية. كما أنّ الخبر رغم صياغته الأمنية، يطرحُ علامات استفهام حول غياب التغطية المستقلة وعدم وجود مصادر أُخرى كجهاتٍ مُحايدة، وبهذا، يُصبح من الصعب التحقق من التفاصيل أو فهم السياق الكامل.

كذلك، يفتحُ الحاصلُ ملفّ - مدّع آلاف المواطنين السعوديين من السفر منذ سنوات، لأسباب ترتبط غالبًا بحرية التعبير أو النشاط الحقوقي. ففي ظلّ غياب الشفافية حول قوائم الممنوعين من السفر، تتزايد المخاوف من استخدام هذا الإجراء كأداة عقاب سياسي، لا كوسيلة قانونية لحفظ الأمن. عددٌ من المنظمات الحقوقية وثّقَت حالات منع سفر طالت كتّابًا وصحافيين وأكاديميين، دون محاكمة أو توضيح رسمي، وسط مطالباتٍ بمراجعة سياسات منع السفر، وضمان أن تكون محكومةً بضوابط قضائية واضحة.

وفي حين يكون الحقّ في التنقل المرتبط ارتباطًا وثيقًا بحرية التعبير التي لا تزال تخضع لقيودٍ صارمة، مكفول دوليًا، يبقى السؤال.. هل ستكشفُ السلطات السعودية عن خلفيات هؤلاء المعتقلين؟ أم سيُطوى الملفّ كما طُوّيت ملفات كثيرة قبله؟